

الزيد قدم عرضاً مرئياً حول أكواد تصاريح البناء

بوابة إلكترونية للربط بين الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع السكنية



صبيح الملا متحدتاً لوسائل الإعلام



(محمد خلوصي)



عبدالكريم الزيد متحدتاً خلال العرض

بلأوي في ملفات المشاريع، فهل هذه أغنى دولة في العالم؟ وأشار إلى أن خطة التنمية لعام 2013/2014 التي نتهت إلى تراجع الأداء الحكومي والنزاهة وضعف الالتزام بالقوانين وببطء تطبيق الحكومة الإلكترونية مشيراً عن صفحة الماضي وبالنظر إلى المستقبل لأن الإسكان الآن يعامل في الدولة بنظرة وطريقة تختلف عن السابق والسبب الرئيسي في ذلك اهتمام صاحب السمو الأمير ومجلس الوزراء والوزير م.سالم الأديبة لمعالجة أي تأخير من أي جهة حكومية. وأوضح الملا، في كلمة بدأ بها العرض المرئي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وشكر خلالها صاحب السمو الأمير ومجلس الوزراء والوزير م.سالم الأديبة لدعمهم القوي للمشاريع الإسكانية، أن جميع الوزارات الحكومية متعاونة ومشاركة في تنسيق المشاريع الإسكانية لأن هذه الجهات كافة تصب في مجمع واحد وهو الحكومة، فأي خلل من أي وزارة سيؤثر على الإسكان وهذا ما يكمن في مشروع اليوم وهو التواصل مع كافة الجهات الحكومية إلكترونياً، وهذا المشروع سيختصر الوقت والجهد فيما يتعلق بالموافقات على المشاريع الإسكانية بشكل رسمي.

إشيلية مستغرباً ان استخراج الرخصة يأخذ 40 شهراً وهذا الكلام طبقناه عملياً وتابعتنا خطوات إصدار ترخيص في مارس 2005 وانتهى فبراير 2008 وهو الشيء الذي لا يعقل أن تسير الدولة على هذا النحو من البطء الشديد في الإنجاز. وقال انه يتم الاتفاق على إنجاز إحدى خطوات المشروع في 16 شهر لمرحلة واحدة وهي التصميم نفاجاً بأن الإنجاز يصل 53 شهراً، مؤكداً أن هناك مشكلة في إنجاز مشاريع الدولة التي تحتاج لمثل هذا المشروع لتحقيق المزيد من النزاهة والمصداقية. واستطرد: لقد رصدنا المشاكل والمعوقات وحلناها ومنها طول الدورة المستندية مما يجعل البلد غير جاهز للاستثمار المحلي والأجنبي كما إن إصصال التيار الكهربائي يستغرق 5 أشهر، لافتاً إلى أن وزارة الأشغال كانت قد أعلنت أن لديها 25 مشروعاً للدولة استبعدت منها 23 مشروعاً ووافقت فقط على مشروعين نظراً لعدم تخصيص أراضٍ لتقدير ساعات العمل المطلوبة لأي مشروع وفق معايير.

الحكومية. وعرض الزيد حالة عملية مقدمة من وزارة الأشغال العامة لمجلس الوزراء الموقر عام 2011، وأمثلة متعددة من المرحلة الثانية وهي الدراسة والتصميم الخاصة بالموافقات الحكومية على التراخيص موضحاً ان المشكلة ليست في وضع نظام أو كود المشكلة تكمن في التأخير في مشاريع الدولة منوهاً بأن مشروع جامعة الشدادية بدأ في الثمانينيات وكانت كلفته 500 مليون دينار بسعة 40 ألف طالب وللأسف لم يتم إنجازه إلى اليوم رغم أن مدير الجامعة أذاك رحمه الله تنياً بإن يفتتح المشروع في بداية التسعينيات إذ أن تأخير المشروع إلى يومنا هذا جاء على تكلفته تزيد على 2,2 مليار دينار. وأضاف: لقد تابعت اللجنة منذ تأسيسها مشاريع الدولة التي كانت 244 مشروعاً لدى وزارة الأشغال ووجدنا أن 174 مشروعاً متعللاً وضرب مثلاً لإحدى مراحل المشاريع وهي الدراسة والتصميم لمنطقة

المشاريع والجهات والشركات، وأن الإسراع في إنجاز هذه الموافقات يتم عن طريق هذه اللجنة. وبين أن المشكلة الحالية هي مشكلة الكهرياء ولذلك نضع العديد من الاقتراحات والتوصيات لمجلس الوزراء والتي بالتأكيد سترى النور قريباً. وختم الملا تصريحه لـ «الأنباء» بحاجة المؤسسة إلى فرصة لتطوير العمل الشبابي في الفترة القادمة ولهم أهميته الكبرى للأجيال القادمة، وشدد على ضرورة الالتحاق بالتدريب عليه في المركز الكبير الذي تضمه السكنية وتحرس على وجود أفضل الكوادر والمدربين به، وأن نظائرهم من الدول المحيطة لم يسبقوهم إلا بالإصرار والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

إدارة المرور والهيئة العامة للاطفاء والفتوى والتشريع والهيئة العامة للبيئة ووزارة المواصلات. وأكد أن اللجنة هي فريق استراتيجي للعمل: فريق استراتيجي وآخر فني فالاول مسؤول عن الاشتراطات ووضع الضوابط والأخر مسؤول عن آلية تنفيذ وتطبيق الكود وتطويره وقد بدأنا تجميع الكود الكويتي وطبقناه على بعض المشاريع مثل كود المباني الخضراء في وزارة الأشغال واثبت نجاحاً مثل كود الاطفاء وقد انتهينا من الكود الإنشائي ورفعنا كود المعاقين إلى المجلس البلدي وتابع: انه تم تشكيل فريق عمل مع السعودية لكود الزلازل موضحاً ان هناك تعاون مع مجلس التعاون الخليجي في هذا الخصوص وقد ترأست الكويت للجنة الاستشارية للكود الخليجي ومركز التدريب الخليجي في الفترة الماضية وكانت تلك هي البداية، والأز مشروع البوابة الإلكترونية للإجراءات والمواصفات القياسية للمباني

وأضاف أنه سيتم اعتماد كافة المشاريع الإسكانية فقط من خلال هذه اللجنة، كما ستتم مشاركة العديد من الجهات الأخرى كوزارتي الشؤون والداخلية. وكرر الملا دعوته للشباب للإصرار على هذا المشروع الذي لن ينجح إلا بتأييدهم واستخدامهم له وأوضح لهم أهمية الكبرى للأجيال القادمة، وشدد على ضرورة الالتحاق بالتدريب عليه في المركز الكبير الذي تضمه السكنية وتحرس على وجود أفضل الكوادر والمدربين به، وأن نظائرهم من الدول المحيطة لم يسبقوهم إلا بالإصرار والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية صبيح الملا أن العديد من البرامج سيسمع عنها الجميع قريباً وأهمها المنتدى الإسكاني وهو يعالج كافة القضايا الإسكانية لتعجيل سرعة تنفيذ المشاريع بغض النظر عن صفحة الماضي وبالنظر إلى المستقبل لأن الإسكان الآن يعامل في الدولة بنظرة وطريقة تختلف عن السابق والسبب الرئيسي في ذلك اهتمام صاحب السمو الأمير ومجلس الوزراء والوزير م.سالم الأديبة لمعالجة أي تأخير من أي جهة حكومية. وأوضح الملا، في كلمة بدأ بها العرض المرئي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وشكر خلالها صاحب السمو الأمير ومجلس الوزراء والوزير م.سالم الأديبة لدعمهم القوي للمشاريع الإسكانية، أن جميع الوزارات الحكومية متعاونة ومشاركة في تنسيق المشاريع الإسكانية لأن هذه الجهات كافة تصب في مجمع واحد وهو الحكومة، فأي خلل من أي وزارة سيؤثر على الإسكان وهذا ما يكمن في مشروع اليوم وهو التواصل مع كافة الجهات الحكومية إلكترونياً، وهذا المشروع سيختصر الوقت والجهد فيما يتعلق بالموافقات على المشاريع الإسكانية بشكل رسمي.

أميرة عزام



جمعية العedan والقصور التعاونية

إعلان

تعلن جمعية العedan والقصور التعاونية عن

بدء توزيع الأرباح

بصالة تنمية المجتمع (2) بالقصور
قطعة (5) بجانب السوق المركزي رقم (2)

وذلك ابتداءً من

يوم الأربعاء الموافق 2013/09/04م

حتى

يوم الخميس الموافق 2013/09/12م

من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 3 عصرًا

عدا يوم الجمعة عطلة

ملاحظة :

الرجاء إحضار أصل البطاقة المدنية للمساهم ولا يعتد بغير ذلك.

مجلس الإدارة

والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

والتنفيذ. وأعلن عن صراحة وشفافية الإسكان في المرحلة المقبلة تجاه أي جهة ستعرق العمل الإسكاني، وأن الاجتماعات القادمة ستكون مع اللجنة المذكورة ومع كافة المواطنين المدربين، وأن أي مسؤول لديه مشكلة سيحلها مع اللجنة المختصة لتطبيق الكودات. وشدد الملا على تنفيذ الخطة الإلكترونية داخل المؤسسة حيث وضع لها هدفاً بتعميم الاستخدام الإلكتروني الفعلي ابتداءً من نوفمبر للعام الجاري داخل المؤسسة وأنه شخصياً وجميع الموظفين سيتدربون ويتعلمون فالعلم من أهم أسباب التطور. وكشف الملا عن الجديد الذي تقوم به المؤسسة حالياً من مشروع لجنة خاصة لتوفير العمالة التي تحتاجها كافة

الهيئة العامة للاستثمار

إعلان رقم ٢٠١٣/٣

فرص تدريب للكويتيين حديثي التخرج

يسر الهيئة العامة للاستثمار أن تعلن عن فتح باب الالتحاق بالمجموعة الواحد و الثلاثون لبرنامج الهيئة لتدريب وتأهيل الخريجين الجدد ، وذلك لتأهيلهم للعمل في مختلف مجالات الاستثمار .

يشترط في المتقدم لهذا البرنامج أن يكون :

- 1- كويتي الجنسية .
- 2- لا يعمل لدى أي جهة أخرى .
- 3- أن لا يزيد عمر المتقدم عن ٢٦ عام وقت التقديم .
- 4- حاصلاً على شهادة جامعية معترف بها ، لم يمض عليها أكثر من سنتين في أحد التخصصات التالية : (إدارة أعمال - اقتصاد - تمويل - محاسبة - إدارة نظم المعلومات - تسويق - تأمين - التحليل الكمي في الإدارة)
- 5- حاصلاً على معدل عام لا يقل عن ٣٠ ،٠٠ أو ما يعادله .
- 6- يجيد اللغتين العربية والإنجليزية قراءة وكتابة ومحادثة .
- 7- ضرورة الانضمام إلى البرنامج التدريبي خارج دولة الكويت لمدة ٣ أشهر .

من المقرر بدء البرنامج بإذن الله في يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/١٢/٨ ويستمر لمدة (١٣) شهراً ، يتم بعدها منح المتدربين شهادات اجتياز البرنامج التدريبي والتي تؤهلهم عادة للعمل في البنوك والشركات والمؤسسات المحلية .

ستعطى الأولوية في القبول للحاصلين على المراكز المتقدمة في كل من المعدل العام واختبارات القبول والمقابلة الشخصية .

على الراغبين في الالتحاق بالبرنامج التدريبي ممن تنطبق عليهم الشروط المذكورة أعلاه الحضور شخصياً إلى قسم التوظيف في مقر الهيئة العامة للاستثمار الكائن في مجمع الوزارات ببلوك (٣) الدور الأرضي ، في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/١٠/٣ ، مصطحبين معهم المستندات التالية :

(صورة شخصية - الشهادات العلمية المعتمدة - كشف الدرجات - شهادة إثبات تخرج من وزارة التعليم العالي (لغير طلبة جامعة الكويت) - صورة من الشهادة الثانوية والبطاقة المدنية والجنسية وشهادة الميلاد وجواز السفر)

علماً بأنه لن يتم قبول أي طلبات غير مستوفاة للشروط أعلاه